



N°190 /10

Geneva, 30 March 2010

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and with reference to the latter's note n° 1127 dated 19/11/2009, has the honour to submit attached, herewith, the response of the Government of the Syrian Arab Republic to the questions of the Independent Expert on the issue of human rights obligations related to access to safe drinking water and sanitation in the context of private sector participation in the provision of water and sanitation services.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Enclosure: as above.

Office of the High Commissioner
for Human Rights
Palais des Nations
Ch-1211 Genève 10



OHCHR REGISTRY

31 MAR 2010

Recipients :SPD.....
.....
.....



الموضوع: رد حكومة الجمهورية العربية السورية على أسئلة الخبيرة المستقلة حول حقوق الإنسان والالتزامات المرتبطة بحرية الوصول للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

١- تعتبر مساهمة القطاع الخاص من خلال استثمارات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي محدودة جداً وذلك نظراً لحساسية هذا القطاع وقد قامت سورية على مستوى الحكومة بتبني برنامجها الإصلاحي المتمثل في الخطة الخمسية العاشرة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ والتي تعتبر بمثابة برنامج العمل الرئيسي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل ولعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وهدفت الخطة العاشرة إلى خلق بيئة ملائمة لنشاطات الأعمال الخاصة، وتبنت عملية تطوير ناجحة لإدارة وتوزيع ومراقبة جودة المصادر المائية بالإضافة إلى المحافظة على استدامة هذه المواد واستخدامها بكفاءة تساعد الدولة على تطبيق خطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وخدمة الأجيال القادمة.

٢- بخصوص ما يجب أن تنص عليه الأطر التشريعية النافذة في الدول (في هذا الميدان)، ركزت الخطة على التواصل وتفعيل النهج التشاركي في إعداد الخطط وتمويل المشاريع للتجمعات السكانية التي سيتم تزويدها بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي وأطّرت هذا التعاون في مجال أداء الوظائف والنشاطات التي تزيد من كفاءة مؤسسات المياه فنياً ومالياً وإدارياً.

٣- بخصوص الإجراءات والأطر والمؤسسات اللازم توفرها (لإعمال هذا الحق)، ساعد التشريع المائي السوري لعام ٢٠٠٥ على التحول للري الحديث والاستثمار الجماعي للمياه والمحافظة على التنمية المستدامة من خلال توسيع القاعدة التشاركية لاستخدام المياه.

٤- ما يتعلق بالمسؤوليات التي تقع على عاتق القطاع الخاص عند مشاركته في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، بشكل عام لا يزال دور القطاع الخاص في قطاع المياه محدوداً إذا ما قورن مع القطاعات الأخرى.

٥- حول كيفية الاستفادة من الأطر الحالية حول مسؤولية القطاع الخاص في حماية حقوق الإنسان (بما فيها عمل الممثل الخاص للأمين العام حول حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومشاريع الأعمال الأخرى، أو القواعد الاسترشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو المبادرة المعروفة بـ Global impact وغيرها) للاسترشاد في فهمنا لمسؤولية القطاع الخاص في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

إن محدودية استثمار القطاع الخاص في قطاع المياه في بنيته التحتية والخدمية ومحطات المعالجة والذي زاد من انفاقه الاستثماري في قطاعات عديدة أخرى وعدم قدرة القطاع العام على الاستثمار المكثف والمطلوب في قطاع المياه يؤدي إلى التأخر في تنفيذ المشاريع والأهداف المخططة، مما يتطلب أسلوباً يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وفق توجهات الحكومة والأطر النازمة لمشاركته في إنجاز بعض الوظائف التنفيذية) بشكل يقود تدريجياً إلى زيادة الدور الذي يسهم به القطاع الخاص في تحسين مستوى خدمات إمداد المياه، كونه معني أيضاً في عملية التنمية وقادراً على حل المشاكل بسرعة أكبر وبمرونة أعلى، نظراً لامتلاكه الآليات والأدوات عالية النوعية وكادر فني وإداري مؤهل ذو قدرات عالية وهذا يحتاج إلى إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي.